E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1999/L.24
16 April 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

تونس (نيابة عن المجموعة الأفريقية): مشروع قرار

١٩٩٩/... - حالة حقوق الإنسان في نيجيريا

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز حقـــوق الإنســـان والحريـــات الأساســـية وحمايتها، كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخـــاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان المنطبقة،

وإذ تشير إلى أن نيجيريا طرف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضـــاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفـــل، فضلاً عن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب،

وإذ تشير أيضاً إلى القرارات السابقة للجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان حول هذا الموضوع وأحدثها قرار الجمعية العامة ٥٣/١٦١ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وقرار اللجنة ١٩٩٨/٦٤ المؤرخ في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨،

١- تحيط علماً مع التقدير بما يلي:

(أ) تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في نيجيريا (E/CN.4/1999/36) الذي قدمه في أعقاب زيارته لنيجيريا بدعوة من حكومة نيجيريا وبالتعاون معها؛

(ب) أحدث المعلومات عن الحالة حسبما قدمها المقرر الخاص في عرضه الشفوي أمام اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين؛

(ج) تقرير لجنة التحقيق التابعة لمنظمة العمل الدولية التي زارت نيجيريا في آب/أغسطس ١٩٩٨ بدعوة من حكومة نيجيريا؛

٢- ترحب بالتغييرات الجذرية التي حدثت في نيجيريا منذ بدء عمل إدارة الفريق عبد السلام أبو بكر كما ورد الحديث عنها في تقرير المقرر الخاص والعرض الذي قدمه؛

٣- تثني على الحكومة لما اتخذته فعلاً من خطوات لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها والنهوض بالتمتع بها في البلاد، بما في ذلك:

(أ) الإفراج عن جميع السجناء والموقوفين السياسيين؛

(ب) التدابير الآيلة إلى توطيد دعائم القضاء وتعزيز حكم القانون؛

(ج) الاصلاحات الجارية في السجون بما في ذلك التدابير الهادفة إلى الحد من الازدحام وتحسين ظروف معيشة السجناء، إضافة إلى شروط خدمة موظفي السجون؛

(د) إلغاء أو تعديل المراسيم التي تشكل خرقاً للضمانات المتصلة بالمحاكمة العادلة وحرية الرأي وحرية تكوين الجمعيات مما أفسح المجال، بين أمور أخرى، لإجراء انتخابات لمختلف المناصب التنفيذية في نقابات العمال؛

(هـ) المبادرة مؤخراً إلى تشكيل لجنة رئاسية معنية بخيارات التنمية في دلتا نهر النيجر؛

وتشجع حكومة نيجيريا على تحقيق المزيد من التقدم في هذه المجالات؛

٤- تشيد بالنجاح في إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس من المبادئ الديمقراطية ونظام التعددية الحزبية وحق الاقتراع الشامل، لجميع المستويات الحكومية في البلاد، سيما منصب الرئيس، مما يشكل خطوة هامة في ا تجاه إرساء إدارة منتخبة على أساس ديمقراطي، في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩؛

٥- تعرب عن تأييدها وتعاونها الكامل لحكومة نيجيريا في جهودها الرامية إلى ترسيخ اللحمة الوطنية، وتعزيز نظام الحكم، وتنمية الاقتصاد وبناء نيجيريا تنعم بالسلم والاستقرار وتقوم على احترام حقوق الإنسان وحكم القانون، والديمقراطية وحسن الإدارة، وتؤكد من جديد أهمية الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في هذه الجهود؛

٦- تدعو حكومة نيجيريا إلى تعزيز استقلال وفعالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتصلة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد الكافية لها؛

٧- تطلب إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يستجيب بصورة وافية، وعلى سبيل الأولوية، إلى أية طلبات تقدمها حكومة نيجيريا للحصول على المساعدات التقنية وخدمات المشورة وتوطيد أسس القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان؛

٨- تقرّر اختتام النظر في حالة حقوق الإنسان في نيجيريا.

- - - - -